

إعلام الوري بأعلام الهدى

[331] فصل: وأما الاستدلال بالخبر الآخر وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم: (أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي) (1) فإنه يدل على النص من وجهين: أحدهما: أن هذا القول يقتضي حصول جميع منازل هارون من موسى لأمر المؤمنين من النبي عليه السلام إلا ما خصه الاستثناء المنطوق به في الخبر من النبوة، وما جرى مجرى الاستثناء وهو العرف من أخوة النسب، وقد علمنا أن من منازل هارون من موسى عليهما السلام هي: الشركة في النبوة، وأخوة النسب، والتقدم عنده في الفضل والمحبة والاختصاص على جميع قومه، والخلافة له في حال غيبته على أمته، وأنه لو بقي بعده لخلفه فيهم. وإذا خرج الاستثناء بمنزلة النبوة، وخص العرف بمنزلة الأخوة - لأن كل من عرفهما علم أنهما لم يكونا ابني أب واحد - وجب القطع على ثبوت ما عدا هاتين المنزلتين من المنازل الأخر. وإذا كان في جملة =

تفسرها بأنها تعني المالك أو المعتقد

الناصية.. إلخ، وذهب إثبات حتمية تفسيرها بالوجه العاشر دون غيره من الوجوه، وهو (الأولى)، حيث قال: فتعين الوجه العاشر وهو (الأولى) ومعناه: من كنت أولى به من نفسه فعلي أولى به، وقد صرح بهذا المعنى الحافظ أبو الفرج يحيى بن العيد الثقفي الاصبهاني في كتابه المسمى (البحرين)، فبعد أن ذكر الحديث قال: فعلم أن جميع المعاني راجعة إلى الوجه العاشر - الأولى - ودل - عليه أيضا قوله عليه السلام (الست أولى بالمؤمنين من أنفسهم) وهذا نص صريح في إثبات امامته وقبول طاعته، وكذا قوله صلى الله عليه وآله وسلم (وأدر الحق معه حيث ما دار) فيه دليل على أنه ما جرى خلاف بين على وبين أحد من الصحابة إلا والحق مع علي وهذا باجماع الأمة ألا ترى أن العلماء إسماء استنبطوا أحكام البغاة من وقعة الجمل وصفين. (1) تقدم في صفحة: 326. (*)